من علو الى سفل ومثل الماء ذلك المائع على المرجح عند التنجيس
وايده بما بأتي عن الامام في البيع في شرائه ثمن انا افرغ ثمنه
اخر فيه فارغ من انا ان ماء ثمن هو الفارغ وماء المصبوب
منه لا ينجس وان اتصل بماء انا الفارغ وبماء المجموع عن
الاصحاب لو جرح مجرح دمه متدفق ولوث البشرة قليلا لم
تبطل صلاته وان اتصل الدم بعضو يعفى كالوصب ماء نجس
ابويق على نجس واتصل طرف الماء النجس لم يحكم بنجاسة ما في الابريق
انتهى قال قد دل ذلك على ان المنفصل عن الشيء لا يضاف اليه
وان تواصل لانه لا عبرة بهذا التواصل والا لم يعف عن ذلك
الدم المحمول اذا اتصل بدم كثير في الارض مثلا فعلم
انهم مصرحون بانه لا فرق بين الماء والمائع في ذلك فما قاله
جمع من نجاسة هذا اخذا من كلامهم في الماء القليل وكثير
غيره ومن تنجسه بملاقاة النجاسة غير صحيح وفي القديم لا
ينجس قليله بلا تغير كقوته بوروده وعليه فهو طاهر لا طهور
والمقلتان بالوزن خمسمائة رطل بكسر الراء فصح بغدادي
بلد باعجامها واهمالها واجام احدها فقط وتبدل الاخيرة
نونا لخبر اذا بلغ الماء قلتين بقلال هجر بفتح اوليها قريبة قرب
المدينة النبوية على مشرفها افضل الصلاة والسلام قدر
الشافعي القلة بقربتين وتضوعن قرب الحجاز اخذا من قول
ابن جريج تسع قربتين وشيا فجعل الشيء نصفا احتياطا
والقربة لا تزيد غالبا على مائة رطل بغدادي وزيادة سدس
قلال هجر وان كانت ضعيفة تكفي في البيان كالفضايل ويمكن
ان تكون ثبتت عند الشافعي فاستصاب ابن دقيق العيد لعدم
التحديد لابهامه تقريبا قلا يضر نقص رطلين في الاصح
وقيل تحديد فيض نقص بشيء وقيل هما الف وقيل ستمائة

لاختلاف

هو الذي فيه

منها

لاختلاف قرب الحرب ورد بان المراد على الغالب وهو الاول
واما بالمساحة فهما في المربع ذراع وربع من كل بعد طولا وعرضا وعمقا بذراع الادمي وهو شبران تقريبا تبلغ بعد البسط من ضرب الاول في الثاني ثم المجموع في الثاني مائة وخمسة وعشرين ربعا وهي بالميزان الكل ربع اربعة ارطال على مرجح المصنف لكنه لا يظهر تفاوت بينه وبين مرجح الرافعي وفي غير المربع بحسب ما بلغه باعداده فان بلغ ذلك فقلتان والا فلا وحل والمدور بذراع يدمن كل الجوانب وذراعين عمقا بذراع النجار بالمثناة فوق وهو ذراع وربع وقيل ونصف والظاهر ان المراد به ذراع العمل ويشكل عليه قول السمهودي ان ذراع العمل بمصر ذراع وثلث وهو بالحديد وذكر اثنان وثلثون قيراطا وذراع اليد احدى وعشرون قيراطا بحذف وهو يؤيد الثاني اذ التفاوت بينهما قيراط وهو لا يضر بخلافه على الاول فان التفاوت بينهما ستة الا ربع كما حققه الشيخ هنا ونظر فيه في حاشيته على تحفته مما يعلم من حواشي الكردي على المنهج القويم وحاصله صحة الاول وهو ان ذراع النجار ذراع وربع وقدم المصنف تقريبا على في الاصح عكس المحرر ليشمله التصحيح وصور الرافعي التقريب بانا بين في احدهما قلتا وفي الاخر دونهما يجعل فيهما من المغير قدرا بالسوية فان لم يظهر بينهما تفاوت في التغير فهو التقريب الذي لا يضر والا ضر والتغير المؤثر حسا وتقديرا بطاهر او نجس طعم او لون او ريح
اي فالتغير الموجب لسلب طهورية اما او طهارته هو تغير الطعم الخ فخرج بالمؤثر تغير اليسير وبنجس التغير بحيفة على الشط وان لم يكن ذلك الوصف الا لها لعدم خلق وقوعها فيه ومن ثم لو وقع فيها نجس لم يغيره حالا بل بعد مدة وقال